الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/216
S/1996/563
18 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البنـــد ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٥٣ و ٦٧ و ١٥٤ مـــن القائمة الأولية*
التعـاون بين الأمم المتحدة وجامعة الـدول العربيـة
الحالة ف
غـفي الشرق الأوسط
قضية فلسطين
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط
التدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لعـُمان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم، طي هذا، نص البيان الختامي الصادر عن وزراء خارجية دول إعلان دمشق في ختام اجتماعهم الثالث عشر المعقود في مسقط يومي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٦، برئاسة السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عـُمان.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٥٣ و ٦٧ و ١٥٤ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) محمد بن عبد الله السمين
القائم بالأعمال بالنيابة

* A/51/50.

مرفق

**البيان الختامي للاجتماع الثالث عشر لوزراء خارجية دول إعلان دمشق،
الصادر في مسقط في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٦**

بناء على الدعوة الموجهة من سلطنة عـُمان، عقد وزراء خارجية دول إعلان دمشق اجتماعهم الثالث عشر في مسقط يومي السبت والأحد ٢٧-٢٨ صفر ١٤١٧ هـ الموافق ١٣-١٤ تموز/يوليه ١٩٩٦م، وقد ترأس الاجتماع معالي يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطة عـُمان وبمشاركة:

- سمو الشيخ/ حمدان بن زايد آل نهيان، وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة

- معالي الشيخ/ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية دولة البحرين

- صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية

- معالي/ فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

- معالي الشيخ/ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزير خارجية دولة قطر

- معالي الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت

- معالي/ عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية

كما شارك في الاجتماع معالي الشيخ/ جميل بن ابراهيم الحجيلان، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

انطلاقا من الدور الذي تضطلع به دول إعلان دمشق لتحقيق التضامن العربي وخدمة قضايا الأمة العربية والحفاظ على أمنها القومي المشترك واستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة التي تتميز بالأهمية البالغة والخطورة، خصوصا ما يتعلق منها بعملية السلام في الشرق الأوسط في ضوء التطورات الإقليمية والدولية،

أكد الوزراء حرصهم التام على التمسك والعمل وفق مضامين البيان الختامي الذي صدر عن القمة العربية التي عقدت في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٥-٧ صفر ١٤١٧ هـ الموافق ٢٣-٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦م، وعلى المواقف المبدئية الثابتة التي اتخذها القادة العرب بالإجماع لتعزيز التضامن العربي وإحلال السلام العادل، استجابة لآمال وتطلعات الأمة العربية، وبما يخدم مصالحها واستعادة حقوقها المغتصبة، ومتابعتهم لبلورة التحرك العربي الفعال خلال المرحلة القادمة.

وأكد الوزراء مواقف دولهم الثابتة والمبدئية إزاء متطلبات عملية السلام، وضرورة الالتزام بالأسس التي قامت عليها انطلاقا من مؤتمر مدريد، وبما يضمن انسحاب اسرائيل التام من الجولان الى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧م، والانسحاب الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي الى الحدود المعترف بها دوليا، وكذلك انسحاب اسرائيل الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس العربية، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

وأشاد الوزراء بالإجماع الدولي الواسع المساند للموقف العربي تجاه عملية السلام، الذي تضمنته البيانات الصادرة عن قمة الاتحاد الأوروبي في فلورنسا، وقمة الدول الصناعية السبع في ليون، والقمة الافريقية في الكاميرون، وكذلك البيانات التي سبق صدورها عن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الدار البيضاء، وقمة دول عدم الانحياز في قرطاجنة، وأكد الوزراء في هذا السياق أن مواصلة عملية السلام واستئناف المفاوضات، يستوجبان الالتزام بالأسس والقواعد التي قامت عليها عملية السلام، ولا سيما قرارات مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) و (٤٢٥)، ومبدأ الأرض مقابل السلام والتأكيدات المقدمة الى الأطراف.

وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء التصريحات التي أعلنها رئيس الوزراء الاسرائيلي خلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية مؤخرا، وخصوصا ما يتعلق بإصراره على تكريس احتلال اسرائيل للأراضي العربية، وعلى إبقاء القدس تحت السيادة الاسرائيلية واعتبارها عاصمة لاسرائيل بدعوى المحافظة على أمن اسرائيل، ومحاولة فرض أمر واقع يقوض الجدوى من المفاوضات، الأمر الذي يعد خروجا عن مبدأ الأرض مقابل السلام، وإهدارا للمبدأ الثابت الذي ارتكزت عليه عملية السلام، وهو تحقيق الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة، دون تمييز أو استثناء، وليس فقط تحقيق أمن اسرائيل وحدها، وكذلك ما يتعلق بدعوته الى استئناف مفاوضات السلام دون شروط مسبقة، الأمر الذي يعتبر تنكرا وتهربا من الالتزام بالأسس التي قامت عليها عملية السلام المرتكزة الى قرارات الشرعية الدولية، وكذلك فإن دعوته الى التبادلية إذا ما قيست بمواقفه المتنكرة لمبادئ ومرتكزات عملية صنع السلام فهي دعوة الى إعادة المنطقة الى أجواء المواجهة والتوتر. وأعرب الوزراء عن دهشتهم واستغرابهم أن يتحدث رئيس الوزراء الاسرائيلي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، في الوقت الذي تواصل فيه اسرائيل سياسة الاحتلال وانتهاك الحقوق التي كفلتها اتفاقيات جنيف للمواطنين العرب الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي، وتتهرب وتماطل في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في إطار مسيرة السلام. وفي هذا السياق أكد

الوزراء ما سبق أن أعلنه مؤتمر القمة العربي من أن إصرار الحكومة الاسرائيلية على هذه المواقف من شأنه أن يؤدي الى انهيار عملية السلام، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة الى دوامة التوتر، ويضطر الدول العربية كافة الى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه اسرائيل في إطار عملية السلام، الأمر الذي تتحمل الحكومة الاسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه.

كما يؤكد الوزراء تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، باعتباره لا يرتب حقا ولا ينشئ التزامات، ويعتبرون أن إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين يشكل خرقا لاتفاقيات جنيف وإطار مدريد وتعويقا لعملية السلام.

وإذ يستذكر الوزراء التأكيدات التي أعلنتها الولايات المتحدة الامريكية مؤخرا بوصفها دولة راعية لعملية السلام، حول ضرورة استناد عملية السلام الى الأسس التي قامت عليها منذ انطلاقتها في مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام وضرورة التزام الحكومة الاسرائيلية بكافة التعهدات والالتزامات التي تم التوصل إليها، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن بدون تحقيق السلام، فإنهم يدعون راعيي عملية السلام، الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية، وكذلك الاتحاد الأوروبي والصين واليابان ودول مجموعة عدم الانحياز والدول الأخرى المعنية والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، الى وضع هذه التأكيدات موضع التطبيق الفعلي، والى ضمان عدم إخلال اسرائيل بالأسس والمبادئ التي قامت عليها عملية السلام، والمستندة الى قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) و (٤٢٥)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتأكيدات المقدمة الى الأطراف والوفاء بكافة الالتزامات التي تم التوصل إليها في إطار مسيرة السلام.

وجدد الوزراء دعم دولهم للمطالب السورية العادلة لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط على أساس الشرعية الدولية، والوقوف الى جانبها في مواجهة العقبات التي تضعها اسرائيل أمام مسيرة السلام والافتراءات التي توجهها الى سوريا بهدف تعطيل عملية السلام.

كما أكد الوزراء ضرورة انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة مرافقها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كخطوة أساسية لجعل منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

وطالب الوزراء العراق بالالتزام الكامل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإفراج عن كافة الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وإعادة الممتلكات والالتزام بآلية التعويضات، والتجاوب التام مع جهود اللجنة الدولية الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وكذلك التزامه بقرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ بالامتناع عن أي عمل استفزازي

أو عدواني يهدد دولة الكويت ودول المنطقة، ورحب الوزراء بمذكرة التفاهم التي وقعت بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦م بين العراق والأمم المتحدة لتنفيذ القرار رقم ٩٨٦ الذي يسمح ببيع ما قيمته مليارا دولار من النفط العراقي، وذلك كخطة إيجابية نحو تخفيف معاناة الشعب العراقي التي تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عنها، ويطالبون بالإسراع في وضع هذه المذكرة موضع التنفيذ، وجدد الوزراء حرصهم التام على وحدة العراق وعبروا عن معارضتهم لأية سياسات أو إجراءات تستهدف تهديد سلامة ووحدة الأراضي العراقية.

واستعرض الوزراء مستجدات العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية من منطلق الحرص على قيام علاقات سليمة وإيجابية معها، وأكدوا الأهمية البالغة للأمن والاستقرار في منطقة الخليج وللعالم أجمع، وبخاصة لدول وشعوب المنطقة، بما فيها إيران، باعتبار أن أمن الخليج هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي في مفهومه العام، ويرتبط ارتباطا عضويا بأمن واستقرار كافة الدول العربية.

وجدد الوزراء الإعراب عن تضامنهم مع دولة البحرين الشقيقة، وتأييدهم الكامل للإجراءات التي تتخذها لتثبيت أمنها واستقرارها، معبرين عن رفضهم الشديد لأي تدخل في الشؤون الداخلية لدولة البحرين، ومؤكدين وقوفهم الى جانبها ضد أي محاولات تهديد من أي طرف كان.

وانطلاقا من دعوة مؤتمر القمة العربي إيران الى احترام سيادة دولة البحرين، في إطار من الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار، أعرب الوزراء عن تقديرهم للجهود التي تبذلها سوريا، والتي أسفرت عن وقف الحملات الإعلامية كخطوة أولى نحو تنقية أجواء العلاقات البحرينية - الإيرانية، على أساس التفاهم وحسن الجوار، وبما يساهم في دعم أمن واستقرار دولة البحرين الشقيقة، وأمن واستقرار دول المنطقة.

واستعرض الوزراء باهتمام بالغ قضية الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، والجهود التي تبذلها لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث بالوسائل السلمية، وفقا للأعراف الدولية المستقرة لحل المنازعات سلميا بين الدول ووفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك اللجوء الى محكمة العدل الدولية. واستذكر الوزراء المبادرات والدعوات المتكررة الجادة والصادقة الموجهة الى الجمهورية الإسلامية الإيرانية من دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون ودول إعلان دمشق ومجلس جامعة الدول العربية، وآخرها الدعوة الموجهة من مؤتمر القمة العربي.

وجدد الوزراء تأكيدهم لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغر وأبو موسي، وتأييدهم ومساندتهم المطلقة لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر.

وكرر الوزراء دعوتهم للحكومة الإيرانية الى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن تنفيذ أية إجراءات من طرف واحد، وإزالة أية إجراءات أو منشآت سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي والقبول بإحالة القضية الى محكمة العدل الدولية.

وإذ أكد الوزراء أن أمن واستقرار دولة الإمارات العربية المتحدة والمحافظة على استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها الإقليمية جزء لا يتجزأ من أمن دول الخليج العربية والأمن القومي العربي، أكدوا ضرورة أن تتمسك الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمبادئ حسن الجوار واحترام استقلال وسيادة ووحدة الأراضي الإقليمية لدول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واتباع الوسائل السلمية في حل المنازعات بين الدول، في علاقاتها مع دول المنطقة، والوفاء بما ترتبه هذه المبادئ من التزامات.

وأكد الوزراء تطلع دولهم الى تحقيق تطور إيجابي في علاقات تركيا مع سوريا، متفائلين بظهور بوادر جديدة في السياسة التركية من شأنها أن تمهد لإقامة علاقات تعاون وحسن جوار بين سوريا وتركيا وتعزز المصالح العربية التركية المشتركة، معربين عن الأمل بأن تعيد الحكومة التركية النظر في الاتفاق العسكري التركي - الاسرائيلي بما يمنع المساس بأمن الدول العربية.

وبحث الوزراء ظاهرة العنف والإرهاب الدولي، وأكدوا إدانتهم واستنكارهم حادث التفجير الإرهابي الذي وقع في مدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦م، وأكدوا في نفس الوقت مساندتهم ودعمهم الكاملين للمملكة العربية السعودية في مكافحتها للإرهاب، وأعربوا عن ثقتهم في قدرتها على مواجهة هذه الأعمال الإرهابية.

وفي الوقت الذي يستنكر فيه الوزراء المحاولات الرامية الى إلصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة الوطنية المشروعة، فإنهم يدينون كافة أشكال الأعمال الإرهابية والتخريبية وإثارة الفوضى التي يتعرض لها عدد من الدول، بما فيها الدول العربية، بهدف النيل من أمنها واستقرارها، ويعربون عن مساندتهم لتلك الدول، كما يعبرون عن تأييدهم للجهود والإجراءات الرامية الى عقد مؤتمر دولي لمعالجة الجوانب المختلفة لظاهرة الإرهاب العالمية، مؤكدين في الوقت ذاته تمسكهم بالحق الثابت في مقاومة الاحتلال والعدوان، ويدعون الى تنسيق الجهود الدولية لوقف أعمال العنف والإرهاب، وضمان مثول مرتكبي هذه الأعمال أمام العدالة، والحيلولة دون استغلال العناصر الإرهابية لأراضي أية دولة لأغراض الحصول على التمويل أو التزود بالسلاح أو إتاحة الفرصة لمثل هذه العناصر في وسائل الإعلام الأجنبية للتحريض على أعمال العنف والإرهاب.

ورحب الوزراء باتفاق المبادئ بين حكومتي كل من اليمن واريتريا بإحالة النزاع بينهما الى التحكيم الدولي وضرورة الأخذ بمعايير صلات الجوار والمصالح المشتركة بين البلدين، لما لذلك من انعكاسات إيجابية على أمن واستقرار المنطقة.

وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء استمرار الوضع المتردي في الصومال ودعوا الفصائل الصومالية المتناحرة الى الأخذ بزمام المسؤولية وذلك عن طريق الوصول الى مصالحة وطنية شاملة وتشكيل سلطة وحدة وطنية تمثل مختلف فئات الشعب الصومالي.

كذلك ناشد الوزراء كافة الفصائل الأفغانية الالتزام بوقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق مكة المكرمة بإحلال السلام وتحقيق المصالح في أفغانستان.

وأكد الوزراء دعم جامعة الدول العربية وتعزيز مكانتها وتفعيل دورها، وضرورة الالتزام بميثاقها وقراراتها، صونا للمصالح العليا للأمة العربية.

وعبر الوزراء عن شكرهم وتقديرهم لسلطنة عمان الشقيقة والحكومة العمانية، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم والشعب العماني الشقيق، على الحفاوة والتكريم اللذين قوبلوا بهما، متمنين لهذا البلد كل التقدم والازدهار.

ويتطلع الوزراء الى عقد اجتماعهم القادم في جمهورية مصر العربية خلال شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٧م.

- - - - -